

**السياسة المالية في حكومة هارولد ماكميلان  
(١٠ كانون الثاني ١٩٥٧ - ١٨ تشرين الأول ١٩٦٣م)  
وتأثيرها على النشاط الاقتصادي**

**أ.م.د. زينب لبيب فخري  
المديرية العامة لتربية صلام الدين  
قسم تربية سامراء**

**الملخص**

يعدّ الاقتصاد الركيزة الأساس نحو الرقي والتقدم لكلّ دول العالم، ولاسيما وأنه الباعث الأساس نحو التطور، بما يمتلكه من عناصر أساسية تتيح للدولة تحقيق أهدافها إذا ما تمكنت من استغلال مواردها بالشكل الصحيح، ومن هنا كان اختياري للموضوع بدراسة تاريخية-اقتصادية لدولة متقدمة ومتطورة على مختلف الأصعدة وهي بريطانيا، والتي عانت من أوضاع اقتصادية غير مستقرة أثرت بشكل مباشر على مجمل نشاطاتها، ولاسيما وأنّ حكومة هارولد ماكميلان (١٩٥٧ - ١٩٦٣م) وقفت عاجزة عن إيجاد الحلول الصحيحة لمشكلاتها الاقتصادية على الرغم من عودها المتكررة.

وكان لهذا الأمر انعكاسه السلبي على الشعب البريطاني الذي بدأ يفقد ثقته بالحكومة والتي أدت في نهاية المطاف إلى إسقاط حكومة المحافظين وفوز حزب العمال ليعتلي السلطة عام ١٩٦٣م.

**الكلمات المفتاحية:** هارولد ماكميلان، الاقتصاد، المالية، الضرائب، الاوضاع الاقتصادية.



**Financial Policy in the Government of Harold Macmillan  
(January 10, 1957- October 18, 1963 AD)  
and its impact on Economical Activity**

**Zainab Labeeb Fakhry**

General Directorate of Education of Salah al-Din  
Samarra Education Department

**Abstract**

The economy is the mainstay towards advancement and progress for all countries of the world, especially since it is the main impetus towards development, with its basic elements that allow the state to achieve its goals if it is able to exploit its correctly levels such as resources properly Britain, which suffered from unstable economic conditions that directly affected its overall activities, especially since the government of Harold Macmillan (1957-1963 AD) was unable to find the right successful solutions to its economic problems despite its repeated promises.

This had a negative impact on the British people, who lost confidence in their government, which eventually led to the overthrow of the Conservative government and the victory of the Labor Party to take power in 1963 AD.

**Keywords:** Harold Macmillan, Economy, Finance, Taxes, Economical conditions.

## المقدمة:

يشكّل الاقتصاد أهمية كبيرة لكلّ دول العالم، ولاسيما وأنّه المحرك الأساس للفعاليات والأنشطة كافةً التي تعتمد عليها الدولة، وبالتالي فهو الواجهة الأساسية والمرآة العاكسة لأنشطة الدولة كافة، وتسلط الدراسات التاريخية-الاقتصادية الضوء بشكلٍ دقيقٍ على هذه الجوانب لتوضح بصورة دقيقة أسباب قوة النشاط الاقتصادي للدولة، تقابلها الأسباب التي أدت إلى ضعف الدولة وانحسار نشاطها وأقول نجمها.

ومن هذا المنطلق عرجنا على الاهتمام بهذه الموضوعات، ولاسيما لدولة متقدمة ومتطورة مثل: بريطانيا التي تعدّ في مصاف الدول العظمى، موضحاً كيف بدأ اقتصادها بالضعف في نهاية الخمسينات والأسباب التي أدت إلى ذلك.

وقسّم البحث إلى مقدمة ومبحثين وخاتمة تناولت أبرز النتائج التي توصل إليها البحث. وتناول المبحث الأول المعنون: **(الأوضاع الاقتصادية في بريطانيا ١٩٥٨ - ١٩٥٩م)** الذي سلط الضوء فيه على الواقع الاقتصادي للبلاد، فضلاً عن العقبات كافة التي وقفت ضد المعالجات التي سعت الحكومة إلى القيام بها للنهوض بالواقع الاقتصادي والتي أدت إلى إقالة وزير الخزانة ومساعديه، ممّا خلق حالة من الإرباك لدى الحكومة، وصولاً إلى الانتخابات وإعلان نتائجها وفوز المحافظين للمرة الثالثة على التوالي لتقديمهم برنامج إصلاحٍ حطي بالقبول من الشعب البريطاني.

أما المبحث الثاني المعنون: **(الإجراءات الحكومية للنهوض بالواقع الاقتصادي ١٩٦٠ - ١٩٦٣م)** فتطرّق إلى أزمات ميزان المدفوعات ومحاولة الحكومة الإيفاء بوعودها لتحقيق الرخاء الاقتصادي في البلاد باللجان الاقتصادية وإقالة وزراء الخزانة والأسباب التي أدت إلى ذلك وصولاً إلى استقالة هارولد ماكميلان من الحكومة والأسباب التي أدت إلى ذلك.

## المبحث الاول

### الأوضاع الاقتصادية في بريطانيا (١٩٥٨ - ١٩٥٩م)

في ٩ كانون الثاني ١٩٥٧م قدّم انتوني إيدن<sup>(١)</sup> **Anthony Eden**، استقالته من رئاسة الحكومة في أعقاب أزمة السويس<sup>(٢)</sup>، فبرز اثنان من المرشحين لتولي منصب رئاسة الحكومة البريطانية، وهما من حزب المحافظين فكان المرشح الأول هو بتلر<sup>(٣)</sup> **Butler**. أما المرشح الثاني فكان هارولد ماكميلان<sup>(٤)</sup> **Harold Macmillan**، وكان الاثنان يحظيان بالحظوظ نفسها إلا أنّ الملكة إليزابيث الثانية<sup>(٥)</sup> **Queen Elizabeth**، أقدمت على استشارة أعضاء بارزين من مجلس العموم البريطاني وكان على رأسهم وينستون تشرشل<sup>(٦)</sup> **Cherchill** **Winston** فوق الاختيار على هارولد ماكميلان<sup>(٧)</sup> لتشكيل الحكومة الجديدة، وهذا ما تمّ بالفعل إذ تسّم هارولد ماكميلان منصبه بعد ظهر يوم ١٠ كانون الثاني ١٩٥٧م ودعا إلى تشكيل حكومته<sup>(٨)</sup>.

وكان الاقتصاد هو الشغل الشاغل للبلاد، ولاسيما وأنّ الحكومة الجديدة استلمت تركة مثقلة بالديون من الحكومة السابقة، لذا برزت سمتان للبلاد<sup>(٩)</sup>:

أولهما: أنّ البلاد تعاني من أوضاع اقتصادية غير مستقرة ممّا قد يسهم في انهيار النشاط الاقتصادي؛ بسبب مشكلة تفاقم الديون المتراكمة من السنوات السابقة، فضلاً عن قصور في عملية التداول النقدي، ويعزى السبب في ذلك إلى العجز عن دفع المستحقات للحكومة من المستثمرين والشركات داخلياً وخارجياً.

وثانيهما: الإخفاقات الكبيرة في قطاعي الصناعة والتجارة ممّا انعكس بشكل سلبي على تطور النشاط الاقتصادي وبالتالي كان على الحكومة اتخاذ التدابير لمعالجة الأوضاع الاقتصادية، فكانت أبرز التدابير تقديم الحكومة قروضاً خصّصت أغلبها لاستثمار الفوائد المحتجزة من الشركات البريطانية العاملة في الخارج<sup>(١٠)</sup>.

إلا أنّ الأمور لم تسر كما كان مخطط لها، إذ كتبت جريدة **الايكونوميست (the Economist)** وبتشاؤم كبير أنّ الأوضاع الاقتصادية تشير إلى حدوث أزمة مالية في البلاد<sup>(١١)</sup>، وفي ٩ نيسان أعلن وزير الخزانة **بيتر ثورينكروفت peter Thorneycroft** (٣ كانون الثاني ١٩٥٧ - ٦ كانون الثاني ١٩٥٨م) عن إقامة لجنة **Radcliffe committee** المتخصصة بعمل النظام النقدي، وأثناء مداورات اللجنة حدثت في صيف ١٩٥٧م أزمة سعر الإسترليني على المستوى الدولي، إذ إنهار سعر الإسترليني بشكلٍ واضح ممّا يعني عدم قدرته على المحافظة على قيمته التبادلية بالنسبة إلى الذهب

والدولار، فكان لذلك الأمر انعكاسه السلبي على مركزه في الأسواق النقدية، وقد أسهم ذلك كثيرًا في تردي الأوضاع الاقتصادية في البلاد، ولاسيما بعد أن قفز سعر الفائدة المصرفية من (٥٪) إلى (٧٪)<sup>(١٢)</sup>، ويُعدّ هذا السعر أعلى مستوى وصلت إليه منذ (٣٦ عامًا)<sup>(١٣)</sup>، لذا طالب وزير الخزانة من المصارف خفض سعر الفائدة للأشهر الاثني عشر القادمة، وأراد أن يذهب إلى أبعد من ذلك حينما طالب بتخفيض فائدة القروض إلى (٥٪)؛ لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، وبالتالي يسهم ذلك في الحدّ من خروج رؤوس الأموال إلى خارج البلاد<sup>(١٤)</sup>، ودعا وزير الخزانة ثورينكروفت أيضًا إلى تخفيضات على الإنفاق العام؛ لتوفير (١٥٠) مليون جنيه إسترليني في الخدمات العامة، بإنهاء بدل الراتب للطفل الثاني في الأسرة وهو جزء من البدلات العائلية<sup>(١٥)</sup>، ولاسيما بعد أن تجاوزت نسبة الزيادة السنوية في العدد الإجمالي للسكان نسبة القوة العاملة<sup>(١٦)</sup>.

وكان هناك ميل إلى زيادة الإيرادات العامة بين مختلف المهن والأعمال، وفي مقابل ذلك كان هناك ميل في المفاضلات بين أجور العمال المهرة وغير المهرة، فمثلاً: أن عامل البناء الماهر يتلقى (١٤٪) أجرًا أعلى من العامل غير الماهر، وهذا التناقض في المفاضلات كان يأتي أحيانًا من سياسة النقابات العمالية، وبالأخص أن الأخيرة كان لها أهداف ومصالح تناضل لأجلها، إذ كانت تدعو إلى تحسين أحوال الطبقة العاملة وزيادة أجورها؛ لأنها ستؤدي إلى تحسين العلاقات الصناعية، والوصول إلى إنتاجية عالية<sup>(١٧)</sup>، ولاسيما وأن نسبة العاملين في الصناعة البريطانية كانت تشكل (٤٨٪) من مجموع الطبقة العامة<sup>(١٨)</sup>.

وتكرّر الطلب على القروض والتي كان من المتعين تقديمها؛ لأنها تصبّ في المصلحة الوطنية، ولاسيما وأن أبواب الإنفاق الحكومي المتعدّدة جعلت الطلب على القروض كبيرًا<sup>(١٩)</sup>، إلا أن نسبة البنوك من الأموال لم ترتفع حتى خريف ١٩٥٧م، إذ تمّ الجمع بين نسبة البنك العالية وعمليات التمويل المختلفة مسايرة مع القيود المتخذة على البيع بالنقسيط وضبط استثمارات الإنفاق على القطاع العام وتعديلات أخرى على النظام الاقتصادي؛ لتفادي استمرار التضخم وأثاره السلبية على البلاد<sup>(٢٠)</sup>، فقد وصل الإنفاق العام على السلع والخدمات بمعدل (١٦٪)، فضلًا عن أن إجمالي الإنفاق العام وصل إلى (٢٨٪) على الرغم من تنازل الحكومة عن العديد من إجراءاتها التقييدية إلا أنها لم تعد مسيطرة على النشاط الاقتصادي مثل الأعوام السابقة، ولاسيما وأنها استخدمت نصف قوتها العاملة<sup>(٢١)</sup>، وعلى الرغم من كلّ التدابير المتخذة إلا أن نهاية العام أشارت إلى وجود عجز واضح في الميزان التجاري بلغ (٦٣٥) مليون جنيه إسترليني<sup>(٢٢)</sup>، بعد أن بلغت استيرادات البلاد (٤١٣٩) مليون جنيه إسترليني، في حين كان مقدار الصادرات (٢٥٠٤) مليون جنيه إسترليني<sup>(٢٣)</sup>.

وكشفت **جريدة ليستر Listerer** في مطلع عام ١٩٥٨م في عنوان رئيس لها (أسلوب الحياة البريطانية) ذكرت فيه (أنَّ هناك مَنْ يودُّ أنْ يقتلع جذور الماضي ويضحي بكلِّ شيء لمواجهة أسلوب التفنن الشامل في الترويج للبضائع والمنتجات الجديدة وهنا سيقرَّ المرء أنَّ هنالك الكثير من التشابه مع حياة الشعب الأمريكي إذ تمَّ إقصاء كل شيء ابتداءً من المحلية حتى الخدمة المدنية في الكنيسة)، إنَّ هذا السلوك كان يهدف إلى تقديم المصالح الذاتية على المصالح الوطنية ممَّا أضرَّ بالاقتصاد الوطني، لذا شهدت معظم الشركات الكبرى واتحاد الصناعات البريطانية ممارسات تقليدية على الصناعات في التوظيف المنظم بأجور عالية لصالح الطبقة العاملة<sup>(٢٤)</sup>. واقترح وليام ارمسترونك **Willam Armstrong** - السكرتير الدائم المشترك في وزارة الخزانة- الزيادة الكبيرة في العمل بالإجراءات الحكومية التي تهدف إلى التأثير بشكل إيجابي لتطوير الاقتصاد ككلِّ بما في ذلك البناء المعتمد لصناعات مختارة<sup>(٢٥)</sup>.

وعاد وزير الخزانة ثورينكروفت إلى الدعوة إلى العديد من التخفيضات في الإنفاق، وبالأخص بعد أن أنفقت الحكومة في السنة السابقة (١٤) مليون جنيه إسترليني على وزارة الدفاع وحدها<sup>(٢٦)</sup>، وطالب بخفض السلف إلى (٥٪) وقد أحبط هذا الطلب الموجَّه إلى المصارف من السلطة المالية<sup>(٢٧)</sup>.

وكان الهدف من ذلك ضبط الأسعار المرتفعة؛ لوقف التضخم وبالتالي توجيه مستويات الإنتاج والأجور، إلا أنَّ الذي حدث هو انخفاض في الناتج المحلي بنسبة (٤.٩٪) وعاد ليتراجع ليسجل أكبر انخفاض بنسبة (٤.١٪)، وأدَّت هذه الأوضاع إلى إقالة وزير الخزانة بيتر ثورينكروفت<sup>(٢٨)</sup> والسكرتير الاقتصادي للخزانة **نايجل بيرش Nigel Birch** <sup>(٢٩)</sup> ، **اينول باول aynwl bawil** السكرتير المالي للخزانة، وكان السبب في الإقالة هو عدم اتباع سياسة مالية حكيمة مخطط لها مسبقاً ممَّا أدَّى إلى تفاقم الأزمة في البلاد ، فضلاً عن غياب الرغبة لدى زملائهم في مجلس الوزراء في اتخاذ إجراءات اقتصادية صارمة<sup>(٣٠)</sup>، وفي كانون الثاني ١٩٥٨م تمَّ تعيين **ديريك هيثكوت - اموري Derick Heathcoat Amory** (٦ كانون الثاني ١٩٥٨ - ٢٧ تموز ١٩٦٠م) وزيراً للخزانة في محاولة للنهوض باقتصاد البلاد بوضع المعالجات والحلول<sup>(٣١)</sup>.

ووصف هارولد ماكميلان السياسة الاقتصادية بأنَّها ذات جوانب أربعة هي: (العمالة الكاملة، والاقتصاد الآخذ بالتوسع، واستقرار الأسعار، والباوند القوي) وهذه الجوانب الأربعة هي التي تدعم اقتصاد البلاد وتعززه، لذا فإنَّ لهذه الأمور (الأثر الكبير في الحدِّ من الفقر وعدم المساواة)، إلا أنَّ الحكومات المتعاقبة لم تعطِ أهمية كبيرة لهذه الأهداف<sup>(٣٢)</sup>.

إنَّ المحاولات للنهوض بالواقع الاقتصادي للبلاد لم تأتِ بنتائج إيجابية، إذ إنَّ الأوضاع ازدادت سوءاً على الرغم من أنَّ الصادرات البريطانية ارتفعت عن العام الماضي لتصل إلى (١٨,٢٪)<sup>(٣٣)</sup>، إلا أنَّ العجز في ميزان المدفوعات بلغ (-٤٤٣) مليون جنيه إسترليني<sup>(٣٤)</sup>. واقترح هارولد ماكميلان أنَّ تكون للسياسة المالية الأولوية في عام ١٩٥٩م، لذا عملت الحكومة على إلغاء ضوابط أسعار الصرف القديمة والالتزام بأسعار صرف مستقرة نسبياً وتشجيع الاستثمار بمنح القروض الميسرة؛ لتحقيق التوازن بين مطالب التوظيف الكامل والرغبة في الحد من التضخم والحفاظ على قيمة النقد<sup>(٣٥)</sup>.

إلا أنَّ غالب السياسيين في البلاد كان لهم انطباع مغاير لما ذكر، إذ أكدوا على فشل الأمة في حزم أمرها ومقدرتها على إبراز إدارتها حتى أنَّهم وصفوها بأنَّها شبه متقاعدة<sup>(٣٦)</sup>، والذي أكَّد ذلك بعد أن تمَّ نشر تقرير لجنة رادكليف **Radcliffe** في عام ١٩٥٩م<sup>(٣٧)</sup>، والذي أوضح للحكومة أنَّ مصرف إنكلترا لم يسيطر على العرض النقدي الذي استوعب الطلب على الأموال الناتجة عن مستوى عرض النشاط الاقتصادي والدخل الاسمي ومستوى أسعار الفائدة التي تأثرت بإجراءات المصرف<sup>(٣٨)</sup>.

إنَّ أسعار الفائدة كان لها تأثير محدود على الاستثمار، هذا الأمر أدى بشكل مباشر إلى تشجيع الاستثمار على نطاق واسع، وحاول بعض الاقتصاديين التأثير على الحكومة للإفادة من التجربة الفرنسية في السنوات السابقة التي اعتمدت على التوسع الاقتصادي المخطط له وبالتالي الوصول إلى النتائج الإيجابية المتوقعة منه، إلا أنَّ الذي حصل أنَّ الحكومة لم تكن متحمسة لهذا الأمر ولم تبدِ الرغبة في تطبيق هذه التجربة<sup>(٣٩)</sup>.

وتمَّ تحديد الانتخابات الحكومية في ٨ تشرين الأول ١٩٥٩م، إذ عمل المحافظون على بثِّ الدعاية الانتخابية في التلفاز وعبرَ أنصار المحافظين عن دعمهم لحزبهم بمكبرات الصوت في الشوارع، فضلاً عن الملصقات، وحرص هارولد ماكميلان في خطباته المتكررة على استقطاب أكبر عدد ممكن من الشعب البريطاني، ولاسيما وأنَّ برنامجه الانتخابي كان يدعو إلى رفع المعاشات للمتقاعدين وتخفيض الضرائب والسعي إلى الحصول على الانتعاش الاقتصادي، لذا بدا المحافظون مستعدين للانتخابات وعاقدين العزم على الفوز<sup>(٤٠)</sup>.

وجرت الانتخابات في البلاد مثلما كان مقرراً لها في ٨ تشرين الأول ١٩٥٩م، وأسفرت النتائج كما هو موضح في الجدول الآتي<sup>(٤١)</sup>:

النسبة %	عدد الأصوات	عدد المقاعد التي حصل عليها	عدد المرشحين	الحزب
٤٩.٤	١٣.٧٥٠.٨٧٥	٣٦٥	٦٢٥	حزب المحافظين
٤٣.٨	١٢.٢١٦.١٧٢	٢٥٨	٦٢١	حزب العمال
٥.٩	١.٦٤٠.٧٦٠	٦	٢١٦	حزب الأحرار
٠.١	٣٠.٨٩٦	٠	١٨	الحزب الشيوعي البريطاني
٠.١	١٤.١١٨	٠	٥	الحزب المستقل
٠.٧	٢١١.٥١٠	١	٥٣	الأحزاب الأخرى

وأُسفرت النتائج عن فوز حزب المحافظين على أقرب منافس لهم وهو حزب العمال، وهي المرة الثالثة على التوالي التي يفوز بها حزب المحافظين، وهذا إن دلّ على شيء فإنّما يدلّ على ثقة الشعب البريطاني بقدرة الحزب على تغيير الأوضاع الاقتصادية في البلاد، ويدلّ أيضًا على قوة البرنامج الانتخابي الذي جاء به الحزب وعزّز القاعدة الجماهيرية له. وانطلاقًا من رؤية الحكومة في اتباع سياسة مالية تلائم الاحتياجات الفعلية للشعب البريطاني، عملت الأخيرة على إعادة هيكلية الاقتصاد بدعم الجنيه الإسترليني مقابل الدولار الأمريكي والمارك الألماني، ولن يتمّ ذلك إلا بالسيطرة على الأسعار<sup>(٤٢)</sup>، وسعت الحكومة أيضًا إلى تصحيح الأخطاء التي وقعت في السابق لذا رفع المحافظون شعار (الحياة أفضل مع المحافظين.... لا تدع حزب العمال يفسدها)<sup>(٤٣)</sup>.

**(Life is better with the Conservatives...don't let Labor ruin it).**

إلا أنّ نهاية العام أشارت إلى ارتفاع العجز في الميزان التجاري عن العام الماضي إذ قدر بـ (٥٣٤-) مليون جنيه إسترليني، ولاسيما بعد أن بلغت الصادرات (٣٥٥٣) مليون جنيه إسترليني، وبالتالي فهي تشكّل هبوطاً في الصادرات البريطانية بلغت (١٣%) عن العام السابق، في حين بلغت الاستيرادات (٤٠٨٧) مليون جنيه إسترليني<sup>(٤٤)</sup>.



## المبحث الثاني

### الإجراءات الحكومية للنهوض بالواقع الاقتصادي ١٩٦٠ - ١٩٦٣م

عملت الحكومة في عام ١٩٦٠م على تقديم الدعم لحركة الملاك العامل؛ لأنها في الحقيقة ضرورة ملحة من مختلف النواحي، ولاسيما الناحية الاقتصادية، فضلاً عن أنّ الغرض من ذلك هو زيادة كفاءة اليد العاملة التي ستسهم في زيادة الإنتاج، إلا أنّ ذلك لم يأت بنتائج كبيرة، بالنسبة إلى العمال الذين يعولون على التنقلات الجغرافية، بوصفها حافزاً للعمل، وعلى الرغم من ذلك كانت نسبة المشتغلين في الصناعة إلى مجموع القوى العاملة لعام ١٩٦٠م<sup>(٤٥)</sup>، في البلاد قد بلغت (٣٧,٨٪)<sup>(٤٦)</sup>.

إنّ نسبة المشتغلين في القطاع الصناعي في البلاد إذا ما قورنت بسكان البلاد<sup>(٤٧)</sup> البالغ عددهم (٤٦,٥) مليون نسمة<sup>(٤٨)</sup>، تعدّ نسبة ضئيلة في بلد صناعي كبير ومتقدم مثل بريطانيا<sup>(٤٩)</sup>. أما بالنسبة إلى الإجراءات المتخذة بحق السياسة المالية فجاءت استمراراً لأساليب وأهداف الخمسينات، فقد أعيد فرض قيود الشراء للمساكن في نيسان ١٩٦٠م<sup>(٥٠)</sup>، ورفع سعر الفائدة البنكي إلى ٦٪، وحاولت الحكومة امتصاص العجز الذي وصل إلى (٨٠٪)<sup>(٥١)</sup>، لذا اقترح مجلس الوزراء في آيار من العام نفسه أن تبدأ الحكومة بمراجعة المشاكل الاقتصادية السابقة كافة وبيان أسبابها؛ لتلافي الوقوع بها مستقبلاً، وأوضح أهمية وضع أسلوب واضح ومحدّد الأهداف؛ للتوسع في الاقتصاد على أساس استقرار الأسعار، فضلاً عن زيادة الإنتاج لذا عقدت اللجان الحكومية المعنية بالأجور والدخل والإنتاج اجتماعاً، ولاسيما بعد أن عانت البلاد أقوى أزمة في ميزان المدفوعات منذ عام ١٩٥٠م<sup>(٥٢)</sup>، ناقشت فيه آلية الارتقاء بها نحو الأفضل، وشكّلت لجنة من الحكومة لدراسة الوضع الاقتصادي عرفت باسم **لجنة بلودن** **The Plowden Committee**، والتي رفعت تقريرها في صيف ١٩٦٠م، وأعلن التقرير (أنّ المشكلة الأولى والمركزية هي جعل نمو الإنفاق العام تحت السيطرة بصورة أكبر، واحتواءه ضمن الحدود التي قد تراها الحكومة مرغوبة)<sup>(٥٣)</sup>.

وعلى الرغم من أنّ التقرير لم يقدم أيّ توصيات فيما يبغى أن تكون عليه هذه الحدود إلا أنّه أوصى بشكل واضح بالاهتمام بشكل مكثف بالإنفاق العام بتشكيل لجنة وزارية برئاسة مستشار اقتصادي، وأدى ذلك إلى إقالة وزير الخزانة ديريك هيثكوت أموري وتعيين سلوين لويد **Selwyn Lloyd**<sup>(٥٤)</sup> بدلاً عنه في ٢٧ تموز ١٩٦٠م<sup>(٥٥)</sup>. إلا أنّ أوضاع البلاد ازدادت سوءاً بعد أن أخذت النفقات بالارتفاع، ولاسيما نفقات وزارة الدفاع التي وصلت إلى (١.٩٣٩) مليون جنيه إسترليني<sup>(٥٦)</sup>، أما الاستثمار فأظهر بنسبة منخفضة من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة

بدول أوروبا الغربية، فمثلاً: بلغت نسبة الاستثمار في بريطانيا عام ١٩٦٠م (٢٢٪) في حين بلغت النسبة في ألمانيا (٢٦٪)، أما إذا تناولنا الاستثمار في صناعة السلع الإنتاجية لوحده فإن النسبة المئوية للنتائج المحلي الإجمالي أقل مما هي عليه في الأقطار الأوروبية الأخرى إذ بلغ استثمار التصنيع في البلاد أقل من (٤٪) في حين أنه وصل في ألمانيا إلى أكثر من (٥٪) وفي فرنسا إلى أكثر من (٦٪)<sup>(٥٧)</sup>.

وحاولت الحكومة التركيز بشكل جدي على الاستثمار والتقدم العلمي فضلاً عن التغيير الهيكلي<sup>(٥٨)</sup>؛ لتحقيق النمو الاقتصادي في البلاد الذي يقاس وفقاً للإمكانيات الاقتصادية المتاحة، أي: المعدل الذي يصل إليه الناتج القومي إذ تم استعمال الموارد المتاحة استعمالاً كاملاً<sup>(٥٩)</sup>، إلا أنّ الإحصائيات كانت تشير إلى أنّ البلاد تقترب من القاع، وكان ذلك إنعكاساً للوضع الاقتصادي السيء للبلاد<sup>(٦٠)</sup>.

ورأت الحكومة أنّ العامل الحاسم في معدل التغيير التقني ونمو الإنتاجية والذي سيعمل على نمو الناتج القومي الإجمالي يكون في مقدار الموارد المخصصة سيتم بالبحث والتطوير، وبالتالي فإنّ الإنفاق على البحث والتطوير كان مرتفعاً جداً وصل إلى (٨٠٠) مليون باوند، أي: نسبته (٢.٣٪) من الناتج القومي الإجمالي<sup>(٦١)</sup>. وأنّ ما يقارب الـ (٤٠٪) من نفقات البحث والتطوير في بريطانيا تركزت في قطاع الدفاع وأكثر من (٣٠٪) في قطاع صناعة الطائرات<sup>(٦٢)</sup>، وكانت الحكومة تركز بشكل واضح على بحوث وزارة الدفاع، إذ أصبحت الأخيرة متطورة على نحو متزايد مما كان له الأثر السلبي على الصناعات الأخرى، ولاسيما المدنية منها، بعد أن انخرط غالب العلماء والكوادر الهندسية في الصناعات العسكرية<sup>(٦٣)</sup>.

وقد أثر ذلك بشكل سلبي على الدخل القومي والميزان التجاري للبلاد وكما موضح في الجدول الآتي مقدراً بملايين الجنيهات<sup>(٦٤)</sup>:

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	الصادرات	نسبة الصادرات	الواردات	نسبة الواردات %	الميزان التجاري	نسبة الميزان التجاري = ١٠٠
١٩٦٠	٢٢.٦٤٠	٣.٧٢٧	١٦.٥	٤.١٣٨	١٨.٣	٤٠.٦ -	٩٣

ويتضح من الجدول السابق أنّ هنالك هبوطاً واضحاً في التجارة الخارجية في إجمالي النشاط الاقتصادي وفي كلا الجانبين ممّا يعكس أثره السلبي على المردود المالي للدولة. وبالتالي يمكن مقارنة نمو الدخل القومي لبريطانيا مع غيرها من الدول والذي وصل إلى نسبة منخفضة وكما موضح في الجدول الآتي<sup>(٦٥)</sup>:

الدول	نمو الدخل القومي الحقيقي
ألمانيا	٪٧.١
فرنسا	٪٤.٩
الولايات المتحدة الأمريكية	٪٣.٥
بريطانيا	٪٢.٦

وأدت التقلبات الاقتصادية في تلك المدة إلى البحث عن حلول جديدة، بعد أن اتضح أنّ أهداف السياسة المالية البريطانية تبدو غير قابلة للتوفيق مراراً وتكراراً، وبالتالي أصبحت الإدارة الاقتصادية غير مرضية؛ لأنّ العلاقات العكسية بين التضخم والبطالة وميزان المدفوعات تحدت الجهود المبذولة كلها، وكانت المحاولات المتكررة لتأمين النمو وتقليل البطالة<sup>(٦٦)</sup>، متبوعة بصعوبات التوافق في ميزان المدفوعات وخفض النفقات<sup>(٦٧)</sup> ولاسيما في مرحلة التضخم ١٩٥٨-١٩٥٩م وبالتالي فإنّ الحكومة بدأت بالتوسع من جديد منذ نهاية عام ١٩٦٠م ليمتد إلى عام ١٩٦١م<sup>(٦٨)</sup>، إذ تمّ الإعلان عن الميزانية الجديدة في ١٧ نيسان ١٩٦١م إلا أنّ مسؤولو وزارة الخزانة كانوا ينظرون بقلق إلى الوضع الاقتصادي في الأشهر الأولى من عام ١٩٦١م، فقد كان ضغط الطلب مرتفعاً للغاية واستنفد احتياطي النقد الأجنبي، لذا كان لابدّ من تقييد الطلب، وكان هذا هو الشغل الشاغل لطاقتهم وزارة الخزانة في قسمها الاقتصادي والمتكون من اثني عشر خبيراً اقتصادياً كانت مهمتهم تقديم المشورة إلى وزير الخزانة سلوين لويد وكبار موظفي الخزانة<sup>(٦٩)</sup>.

وشكلت الحكومة في أيار ١٩٦١م لجننتين الأولى: من السياسيين المحافظين والثانية: من موظفي الخدمة المدنية لتوظيف التخطيط الاقتصادي، وكانت النتائج التي توصلت إليها اللجنة الأولى هو الحثّ على إحداث نمو اقتصادي في البلاد، في حين أوصت اللجنة الثانية بتخطيط الدوائر التي ألقى اللوم فيها على العمالة وأوصحت اللجنة أنّه كان ينظر إلى كيفية إنفاق متحصلات الضرائب والإنفاق الحكومي بشكل واسع أكثر من التخطيط ممّا أثار سلباً على البلاد<sup>(٧٠)</sup>.

واقترح سلوين لويد برأي اللجنة الثانية، ولاسيما وأنه كان ينظر للتخطيط بأهمية كبيرة؛ لأنه عدّه نقطة مهمة مقابل الانكماش الذي ينطوي على الميزانية التي أعدت في العام الماضي، وبالتالي تعهد سلوين لويد بمناقشة الإجراءات كافة، ولاسيما الخاصة بالسياسة المالية؛ لتنسيق أفضل السبل وتوحيدها؛ لتأمين احتياجات البلاد<sup>(٧١)</sup>، إلا أنّ المحيّر في الأمر كيف يمكن للقطاعات الكبيرة ولاسيما الصناعة أن تتكيف مع معدل نمو (٤٪) لعام ١٩٦١م؟<sup>(٧٢)</sup>.

وأدخلت في تموز ١٩٦١م سياسة الدخول بطريقة جديدة على أنها جزء من حزمة المعالجات لهذا العام ولعلّ أبرز ما دعا إليه سلوين لويد هو (إيقاف مؤقت للأجور) وأعلن عن نيته تطبيق ذلك على أجور العمال في القطاع العام، إلا أنّ هذه السياسة لم تحظ بدعم مؤتمر اتحاد النقابات العمالية (TUC) (Trade union congress) الذي أعلن عن رفضه التام لهذا الأمر؛ لأنه سيؤدي إلى حدوث أزمة كبيرة في البلاد وستكون نتائجها وخيمة<sup>(٧٣)</sup>. إنّ اتباع سياسة الإيقاف أسهمت في حدوث عرقلة في الإنتاج<sup>(٧٤)</sup>. لذا كان لا بدّ من محاولة أخرى التي اعتقد سلوين لويد أنها الأبرز من ضمن المعالجات وهي اتباع سياسة ضريبة جديدة، إلا أنّ الذي حصل أنّ نسبة الضرائب كانت تتأرجح صعوداً وهبوطاً بين (٥ - ١٠٪)، فضلاً عن أنّ قانون المالية الذي أصدرته الحكومة سرعان ما أدرج في سجل القوانين النافذة ولم تتمكن الحكومة من اللجوء إليه بل رجعت إلى مشروع القانون؛ لغرض التعامل مع أزمة الصرف في تموز، لذا عرضت نفسها للنقد، وبالتالي اضطرت إلى تقديم اقتراح جديد برفع الضرائب في مشروع القانون المالي<sup>(٧٥)</sup>.

أما الاستثمارات فكان حالها أفضل من غيرها إذ سعت الحكومة إلى دعم الاستثمار الأجنبي وكما موضح في الجدول الآتي مقدراً بـ ١٩٦٠ مليون جنيه إسترليني<sup>(٧٦)</sup>.

السنة	الاستثمار الأجنبي	الاستثمار الداخلي	الفرق
١٩٥٩م	٣٤٤	١٩٨	١٤٦-
١٩٦٠م	٣٣٦	٢٣٧	٩٩-
١٩٦١م	٣٥٧	٤٠٦	٤٩+

ويتضح من الجدول تصاعد الاستثمار بشكل عام على الرغم من ارتفاع نسبة الاستثمار الأجنبي في عامي ١٩٥٩م و ١٩٦٠م، ويعزى السبب في ذلك إلى رغبة الحكومة في امتصاص التضخم في البلاد من جهة وتوظيف رؤوس الأموال والإفادة منها مستقبلاً.

وإزاء تصاعد الأحداث وعدم الوصول إلى حلول صائبة بدأت شعبية حزب المحافظين بالتراجع، لذا حاول هارولد ماكميلان إجراء تعديل وزارى؛ لإعادة هبة الحزب من جهة ورغبته في معالجة السياسة المالية للبلاد، لذا أقدم الأخير على إجراء تعديل وزارى في ١٣ تموز ١٩٦٢م والذي عرف باسم (ليلة السكاكين الطويلة) بعدما أقدم رئيس الحكومة على إقالة ثمانية من الوزراء كان الأبرز من بينهم وزير الخزانة سلوين لويد وتعيين ريجالد مودلينج<sup>(٧٧)</sup> **Regiald Maudling** بدلاً عنه<sup>(٧٨)</sup>.

واتبع ريجالد مودلينج سياسة مالية جديدة انمازت بقبول تخفيض قيمة الجنيه الإسترليني فضلاً عن العمل على فرض ضرائب جديدة على الواردات<sup>(٧٩)</sup>، إلا أنّ التعريفية الكمركية كانت في الحقيقة أعلى من الكثير من البلدان لذا جرت مطالب بتخفيضها بنسبة (٥٠٪)<sup>(٨٠)</sup>.

وعملت الحكومة في تشرين الأول ١٩٦٢ على تأسيس (لجنة الدخل الوطنية) **National Income Committee** إلا أنّ هذه اللجنة قاطعها عدد كبير من العمال واتحاد النقابات التجارية، فأصبح عمل هذه اللجنة غير فاعل لذا تمّ إنشاء (المجلس الوطني للتنمية الاقتصادية)<sup>(٨١)</sup> **Development council National Economic**، جنباً إلى جنب مع لجنة الدخل الوطني لتفعيل نشاطها، وكان الهدف من إنشائها أيضاً هو ضبط الأجور والأسعار؛ للنهوض بالواقع الاقتصادي للبلاد؛ لأنّ سياسة الحكومة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي لم تحقق أهدافها، ولاسيما وأنّ أزمة ميزان المدفوعات استمرت<sup>(٨٢)</sup>، إذ بلغ العجز (-٦٢٠) مليون جنيه إسترليني؛ بسبب ارتفاع الواردات التي وصلت إلى (٤٩٨٤) مليون جنيه إسترليني في حين بلغت الصادرات (٤٣٦٤) مليون جنيه إسترليني<sup>(٨٣)</sup>، وبالتالي فهي تشكّل (٣٧,٥٪) وتعدّ هذه نسبة منخفضة لبريطانيا إذا ما قيست بغيرها من الدول<sup>(٨٤)</sup>، أما العجز في إجمالي العمليات الرأسمالية العامة والخاصة فقد وصل إلى (-١٦٢) مليون جنيه إسترليني<sup>(٨٥)</sup>.

إنّ تفاقم الوضع الاقتصادي داخلياً والمشاكل الخارجية التي لحقت ببريطانيا جراء استقلال الكثير من الدول التابعة لها، فضلاً عن الأمراض المزمنة التي كان يعاني منها هارولد ماكميلان أدّت في نهاية المطاف إلى تقديم استقالته في ١٨ تشرين الأول ١٩٦٣م<sup>(٨٦)</sup>، ليخلفه اليك دوغلاس هوم **Alec Douglas- Home** ويعتلي منصب رئيس الوزراء في ١٩ تشرين الثاني ١٩٦٣م<sup>(٨٧)</sup>.

## الخاتمة

توصل البحث إلى جملة من النتائج أهمها:

١. واجهت الحكومة البريطانية سلسلة من التحديات الاقتصادية لذا كان عليها العمل على اتباع سياسة انكماشية يكون الهدف منها خفض العجز في الموازنة العامة بتقليص الإنفاق وفرض الضرائب.
٢. إنَّ الاهتمام بسوق العمل كان لابدَّ أن يكون من أولويات حكومة هارولد ماكميلان بتقديم الدعم للطبقة العاملة بتقديم إعانات العمل والمكافآت والحوافز للنهوض باقتصاد البلاد.
٣. كان على حكومة هارولد ماكميلان أن تتبنى سياسة مالية واضحة المعالم، ولاسيما وأنَّ الأخيرة تؤثر على اقتصاد الدول؛ لأنَّها تسهم مساهمة فاعلة في تنظيم التوازن الاقتصادي وضبطه وبالتالي تحقيق الرفاهية للدولة.
٤. كان على وزراء الخزانة أن يتبعوا سياسة التوسع في الانفتاح التجاري الذي يساعد بشكل كبير على التغلب على العجز في ميزان المدفوعات وبالتالي استعادة النشاط الاقتصادي للدولة.
٥. إنَّ اتباع وزارة الخزانة لأسلوب التخطيط كان حلاً صائباً؛ لأنَّه أسهم بتبني أيديولوجية التخطيط التي اعتمدت حتى بعد تولي الحكومة العمالية لمقاليد الحكم.
٦. إنَّ تقديم هارولد ماكميلان لاستقالته لم يكن بسبب المرض الذي ألمَّ به فحسب بل لأنَّه كان يدرك الأوضاع في البلاد، ولاسيما الاقتصادية منها إذ وصلت إلى طريق مسدود ممَّا أسهم في فقدان حزب المحافظين لشعبيته بين أوساط الشعب وبالتالي انعكس بشكل سلبي على تلقيهم الخسارة في الانتخابات فيما بعد.

## الهوامش

### References

- (١) انتوني إيدن: سياسي بريطاني ولد في ١٢ حزيران ١٨٩٧م، تلقى تعليمه الأول في مدرسة ساندرويد sandroyd عام ١٩٠٧م، ثم التحق بكلية ايتون ١٩١١م، دخل مجلس العموم عن طريق حزب المحافظين، وتسلم عدة مناصب لعل أبرزها: وزيراً للخارجية (١٩٣٥ - ١٩٣٨م) و(١٩٤٠ - ١٩٤٥م) و (١٩٥١ - ١٩٥٥م)، ومنصب رئيس الوزراء في (٢٧ نيسان ١٩٥٥ - كانون الثاني ١٩٥٧م)، توفي في ١٤ كانون الثاني ١٩٧٧م، للمزيد من التفاصيل ينظر:

the new encyclopedia Britannica, vol -11. p.86.

(٢) أزمة السويس: هي الأزمة التي حدثت بعد إقدام مصر على قرار التأميم لقناة السويس في ٢٦ تموز ١٩٥٦م؛ للإفادة من عوائد القناة، مما أثار حفيظة الدول الأوروبية ضد الرئيس جمال عبد الناصر، ولاسيما بعد أن أعلن أنطوني ايدن في ٨ آب (أن تأميم ناصر قد أوجد حالة خطيرة وأن وضع هذه القناة تحت إشراف دولي مسألة حياة أو موت بالنسبة إلى بريطانيا) مما أدى إلى قيام عدوان ثلاثي على مصر متمثلاً (ببريطانيا وفرنسا والكيان الصهيوني) في ( ٢٩ تشرين الأول ١٩٥٦ - ٧ تشرين الثاني ١٩٥٦م)، أسهمت هذه الحرب في أفول نجم القوى الاستعمارية الكبرى وبروز دول على الساحة الدولية مما أدى في اختلال التوازن الدولي، ولاسيما بعد انتصار التأميم وانسحاب دول العدوان، للمزيد من التفاصيل ينظر:

Paul sharp, thatcher's diplomacy : the Revival of British foreign policy , Palgrave Macmillan, London,1996;

تيريس روبرتسون، أزمة القصة السرية لمؤامرة السويس، تعريب خيرى حماد، دار المعارف، مصر، ١٩٦٥م، ص ٢٠.

(٣) بتلر: ريتشارد اوشن بتلر: سياسي بريطاني وأحد أبرز المؤثرين في حزب المحافظين، ولد في ٩ كانون الاول ١٩٠٢م، درس في كلية ممبرك كامبريدج، ودخل الحياة السياسية عام ١٩٢٩م، وتسلم العديد من المناصب، منها: وزيراً للتعليم (١٩٤١ - ١٩٤٥م)، ووزيراً للخزانة (١٩٥١ - ١٩٥٥م) ووزيراً للداخلية (١٩٥٧ - ١٩٦٢م)، ونائباً لرئيس الوزراء (١٩٦٢ - ١٩٦٣م) ووزيراً للخارجية (١٩٦٣ - ١٩٦٤م)، توفي في ٨ آذار ١٩٨٢م، للمزيد من التفاصيل ينظر:

Encyclopedia Britannica CD 2005.

(٤) هارولد ماكيلان: سياسي بريطاني من حزب المحافظين، ولد في ١٠ شباط ١٨٩٤م، درس في ايتون وكلية باليون في جامعة اكسفورد، دخل البرلمان في ٢٩ تشرين الاول ١٩٢٤م، وتسلم عدة مناصب، اذ اصبح السكرتير البرلماني لوزارة التموين (١٥ ايار ١٩٤٠ - ٤ شباط ١٩٤٢م) ووكيل وزارة الدولة لشؤون المستعمرات (٤ شباط ١٩٤٢ - ٣٠ كانون الاول ١٩٤٢م) ووزيراً للطيران (٢٥ ايار ١٩٤٥م - ٢٦ تموز ١٩٤٥م) ووزيراً للإسكان (تشرين الاول ١٩٥١م - تشرين الاول ١٩٥٤م) ووزيراً للدفاع ١٩ تشرين الاول ١٩٥٤ - ٧ نيسان ١٩٥٥م) وزير الدولة للشؤون الخارجية (٧ نيسان - ٢٠ كانون الاول ١٩٥٥م) ووزيراً للخزانة (٢٠ كانون الاول ١٩٥٥م - ٢٠ كانون الثاني ١٩٥٧م) ورئيساً للوزراء (١٠ كانون الثاني ١٩٥٧م - ١٨ تشرين الاول ١٩٦٣م) وغيرها من المناصب، توفي في ٢٩ كانون الاول ١٩٨٦م، للمزيد من التفاصيل ينظر:

Richard Aldous, Harold Macmillan Aspects of political life, London, 1999, P.P.1-3;  
Richard Lamp, the Macmillan year 1957-1963, john murry, London, 1995, P.P. 15-18.

(٥) الملكة اليزابيث الثانية: ولدت في ٢١ نيسان ١٩٢٦م، تزوجت من الامير فيليب في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٤٧م، اعتلت العرش في ٦ شباط ١٩٥٢م، بعد وفاة والدها الملك جورج السادس، شهدت حياتها مسيرة حافلة بالكثير من الاحداث، للمزيد من التفاصيل ينظر:

Caroline Davies, Philip, the one constant through her life: London, 2009.

(٦) ونستون تشرشل: سياسي بريطاني ذو حنكه كبيرة ولد في ٣ تشرين الثاني ١٨٧٤م، في قصر بلنهيام في اكسفورد شاير، وأكمل دراسته في هارو، دخل مجلس العموم عن حزب المحافظين عام ١٩٠٠م، وتسلم عدة مناصب ابرزها: رئيساً للوزراء (١٠ ايار ١٩٤٠ - ٥ حزيران ١٩٤٥م) و (٦ تشرين الاول ١٩٥١ - ٦ نيسان ١٩٥٥م) ازدادت حالته الصحية سوءاً؛ بسبب تعرضه لسلسلة من السكتات الدماغية كان اخرها في ١٥ كانون الثاني ١٩٦٥م، توفي في ٢٤ كانون الثاني ١٩٦٥. للمزيد من التفاصيل ينظر: محمد يوسف إبراهيم القريشي ونستون تشرشل ودوره في سياسة بريطانيا حتى عام ١٩٤٥م، دمشق ٢٠١٢؛

Michael Makovsky, Churchill promised land, Anew Republic book, London, 2007.

(7) Bernard A cook, Europe since 1945 an Encyclopedia, carland publishing, New york & London, 2001, p.102 .

(8) Anthony Howard, the life of R.A.Butter, Jonathan cape, 1987, p.246.

(9) A.J. Youngson, British Economy 1920 – 1957, London, Georg Allen & Unwin Ltd, 1973, p.159.

(10) G.A.phillips, R.T. Maddock, the growth of the British economy 1918-1968, London, Georg Allen& Unm win Ltd, 1973, p.186.

(11) Ibid, P.185.

(12) Roderick floud, paul Johnson, the Cambridge Economic History of modern Britain, structural change and growth 1939 – 2000 ,vol.3, Cambridge university Press , London, 2004,p.149.

(13) S. Britton, Steering the economy, Secker war bury, London, 1969, p.123; Roderick floud & poul johnson, op.cit, p.149.

(14) Roderick floud & paul Johnson, op. Cit., p.149; Callum wilson, Britain 1951 – 1964. Academia. Ed.

شبكة المعلومات الدولية تاريخ الدخول ٢٠٢٢/٢/١٢.

(15) Ibid.

(16) G.A. Philips & R.T.Maddock, op. cit., p.20.

(17) A.J. Youngson, op. cit., p.221.

(18) G.A. Philips, R.T. Maddock, op. cit., p.184; A.J. Youngson, op. cit., p.184.

(19) A.J. Youngson, op.cit. p.184.

(20) G.A. Phillips, R.T. Maddock, op.cit. , p.186.

(21) Sir Alec Cairncross, the Economic History of Britain since 1700. Volum2, 1860 to the 1970, Cambridge university press, 1981, p.329.

(٢٢) العجز الاقتصادي: هي الحالة التي تكون فيها نفقات الدولة اكثر من ايراداتها، للمزيد من التفاصيل ينظر:

Jacqueline Murray Brux, Economic Issues and policy south- western cengage learning, fifth Edition, 2011, p.392.

(٢٣) محمد عبد العزيز عجمية، التطور الاقتصادي في أوروبا والوطن العربي، دار النهضة العربية للطباعة

والنشر، بيروت، ١٩٨٣م، ص ٣٨٢.

(24) Martin J. wiener, English culture and the Decline of the Industrial spirit 1850 – 1980, Cambridge, Cambridge University press, 1981, p.142.

(25) Alan Booth, Inflation, expectations and political Economy of conservative Britain 1951 -1964, the historical Journal, 43, No.3,Sep., 2000, p.834.



- (26) G.C. Peden, Arms, Economics and British strategy from Dreadnoughts to hydrogen Bombs, Cambridge university press, New York, 2007, p.283.
- (27) Roderick floud & poul Johnson, op. cit., p.144.
- (28) A. Cairncross, Economic policy and performance, 1945–1964, London, 1994, p.55.
- (29) P. Mckenzie, British political parties, London, Heinemann, 1964, p.21.
- (30) Roderick ploud & paul Johnson, op. cit., p.149.
- (31) P. Mckenzie i, op. cit., P.21- 22.
- (32) G.C. peden, op.cit., p. 258.
- (33) Ibid., p.259.

(٣٤) محمد عبد العزيز عجميه، المصدر السابق، ص ٣٨٢.

- (35) R. Middleton, the British Economy Since 1945, Basingstok, 2000, p.82.
- (36) Martin. J. Wiener, op. cit., p.161.
- (37) Sheffield, Modern capitalism, the changing of public and private Power, oxford, 1965, p.158.
- (38) Roderick floud & Paul Johnson, op. cit., p.137.
- (39) Sheffield, op. cit., P.158.
- (40) G.C. peden, op. cit. , p.510.
- (41) D.E. Butler, Richard Roes, the British General Election of 1959, London, Macmillan, 1960 , P.150.
- (42) G.A. Phillips & R.T. Maddock, op. cit., p.122.
- (43) Calum Wilson, the British 1951 – 1964, WWW. academi. Edu.

تاريخ الدخول ٢٠٢١/٢/٢٠

(٤٤) محمد عبد العزيز عجمية، المصدر السابق، ص ٣٨٢.

- (45) G.A. Phillips & R.T. Maddock, op. cit., p.75.
- (46) P. Bairoch, the Economic Development of third world since 1900, Pastan, London, 1975, p.211.
- (47) Ibid., p.212.
- (٤٨) انتون رايتشكر، الوجه الاقتصادي لأوروبا، ترجمة جابر عمر، مطبعة دار المعرفة، بغداد، ١٩٥٥م، ص ٢٠.
- (49) P. Bairoch, op. cit., p.212.
- (50) Roderick floud & paul Johnson, op. cit., p.151.
- (51) G.A. Philips & R.T. Maddock, op. cit., p.138.
- (52) I. platzky, Getting and spending public expenditure employment and in flatiron, Basil Black well, oxford, 1984, p.42; Middleman, Power, Competition and the State, Vol. 11, N.D. p.989.
- (53) Ibid., P. 242.
- (54) Harold Macmillan, at the end of the day, 1961-1963, Royal national Institute of the Blind, 2003, P. 91.
- (55) Antony Edon, op. cit., p.370.
- (56) Sir Alec Cairncross, op. cit., P. 379.
- (57) Ibid., p.375.
- (58) Tomlinson, the falling behind of the British economy in the post-war years, Economic history, London , 1996, p.744.
- (59) Sir Alec Cairncross , op. cit. , p.375.
- (60) Tomlinson, op.cit., p.744.



- (61) G.A. Phillips and R.T. Maddock, op.cit., p.67.
- (62) Ibid., p.77.
- (63) G.C. poden, op.cit., p.307.
- (64) Sir Alec Cairncross, op. cit. , p.389.
- (65) A. Phillips and R.T. Maddock, op.cit., p.67.
- (66) F.t. Blackaby, British economic policy 1960 – 1974 Cambridge, 1978, p.17.
- (67) W. Kaiser and G. Staerek, British foreign policy, 1955 – 64: Contracting options, London, Macmillan, 2000, p.194.
- (68) R.T. Blackaby, op. cit., p.17.
- (69) Hugh Pemberton, policy networks and policy learning uk Economic policy in the 1960 and 1970, public administration, 2000, 778.
- (70) J. Leraez, Economic Planning and Politick in Britain, London , 1975, p.292.
- (71) Ibid., p.93.
- (72) Shanks, planning and politics, the British experience 1960 – 1976, London, 1977, p.25.
- (73) Sir Alec Cairncross, op.cit., p.291.
- (74) Sean Clean and Allan Booth, Modern Britain, an economic and social history, London, routledge, 1996, p.151.
- (75) Sir Alec Cairncross , op.cit., p.403.
- (76) Extracted from Economic trends, No, 104, June 1962.
- (٧٧) ريجنالد مودلينج: سياسي بريطاني تسنم عدّة مناصب وزارية، ولد في ٧ اذار ١٩١٧م، تخرج من كلية ميرتون – اكسفورد محامياً، الا انه لم يمارس مهنته، تسنم عدّة مناصب منها: السكرتير الاقتصادي للخزانة (١٩٥٢ – ٧ نيسان ١٩٥٢م)، ووزيراً للتموين (٧ نيسان ١٩٥٥ – ١٤ كانون الثاني ١٩٥٧م)، ووزير الدولة للمستعمرات (٩ تشرين الاول ١٩٦١ – ١٣ تموز ١٩٦٢م)، ووزيراً للخزانة (١٣ تموز ١٩٦٢ – ١٦ تشرين الاول ١٩٦٤م)، ووزيراً للظل في الخزانة (١٦ تشرين الاول ١٩٦٤ – ٢٧ تموز ١٩٦٥م) وغيرها من المناصب، توفي في ١٤ شباط ١٩٧٩م. للمزيد من التفاصيل ينظر:
- (77) A. Caimcross, the Robert Hall Diaries 1954 – 1961, London , unwind Hymen, 1991, p.119.
- (78) A. Caimcross, op.cit, p.110.
- (79) R.T. Maddock, op.cit. , p.338.
- (80) Donna lee, Middle Powers and commercial Diplomacy, British Influence at the Kennedy trade Round, Palgrave MacMillan, 1991, p.59.
- (81) R.T. Maddock, op.cit., p.338.
- (82) T.Btackaby, op.cit., p.17.
- (٨٣) محمد عبد العزيز عجمية، المصدر السابق، ص٣٨٧.
- (84) Geffry owen, from of Empire Europe: the Decline and revival of British Industry since the second World War, London, Harper collines, 1999, p.11.
- (٨٥) محمد عبد العزيز عجمية، المصدر السابق، ص٣٨٧.
- (86) Thorpe, the life of Harold, 4acmillan, London, 2010, p.110.
- (87) Ibid., P.112.